الوضعية الاجتماعية و الصحية للجزائريين في القطاع الوهراني مع نهاية القرن19
و بداية القرن 20 (حسب الأرشيف الفرنسي)

د/ تيزي ميلود – جامعة سيدي بلعباس

تؤكد التقارير الفرنسية إبان الفترة الاستعمارية من خلال الأرشيف[1] إلى جانب الكثير من الدراسات التاريخية المدعمة بالشهادات و التصريحات، أن الاحتلال الفرنسي للجزائر كان الهدف منه إلحاقها بالعالم الغربي منذ 1830.

إن هذا الطرح تثبته شهادات رجال الدين المسيحيين و العسكريين في مذكراتهم و رسائلهم[2] حيث ورد في تقرير وزير الحربية الفرنسية "كليمون دوتونير" الذي رفعه الملك شارل العاشر في 1827/10/14 خلال حصار الجزائر ما يلي: "نريد تمدين الأهالي و جعلهم مسيحيين".

بناء على هذا كان السياسة الاستعمارية تقوم على تشجيع الاستيطان و الاستثمار في بناء الهياكل الاجتماعية و المؤسسات الدينية و الصحية لتوطين المعمرين الأوربيين.

و بالتالي بني المشروع الاستعماري الفرنسي على قاعدة التنصير و التهجير و تشجيع الاستيطان ثم تطبيق سياسة اجتماعية تقوم على بناء الملاجئ و دور الأيتام و الكنائس و المدارس الابتدائية.

و عليه هل كان هذا المشروع موجه لفائدة المستوطنين فقط؟ أم كان يسمح للجزائريين بالاستفادة من ذلك؟

و من جانب آخر هل كان الوضع الاجتماعي و الصحي للجزائريين بعد نجاح الاحتلال يستدعي معالجة ما خلفته عملية الغزو من كوارث إنسانية في حق الجزائريين؟

و أخيرا ماذا تناولت التقارير الرسمية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية إحصائيات حقيقية و دقيقة عن الوضع الصحي و الاجتماعي للجزائريين مثلا؟

إن البحث في هذه التساؤلات يتطلب منا التناول بالدراسة و التحليل مختلف القوانين و التشريعات التي شُرّعت في هذا المجال للإجابة عنها.

أ- قانون وارنيي (warnier) سنة 1873[3] و آثاره على المجتمع الجزائري:

تشير الدراسات أنه منذ أن طُبق الاستيطان الرسمي خلال الجمهورية الثالثة بدأت الحالة الاجتماعية للجزائريين في التدهور حيث سمح مرسوم 1845 بمصادرة أملاكهم خاصة الذين قاموا بنشاط ضد المصالح الفرنسية، فتعرضت الكثير من القبائل للطرد

نحو المناطق الجبلية والصحراوية وتشريد أفرادها تطبيقا لقانون وارنيي 1873 القاضي بإنشاء ما يسمى بالملكية الفردية داخل القبائ++^pل الجماعية وبالتالي تم القضاء على وحدة المجتمع الجزائري آنذاك التي تقوم على رابطة الدين و التضامن و تعرضت للتقسيم و التفكيك حيث سلمت الإدارة الاستعمارية حوالي 400 ألف هكتار من الأراضي للمعمرين خلال الفترة الممتدة ممن 1873 إلى 1880 لإنشاء وتوسيع 264 مركزا استيطانيا.

لقد أثرت هذه العملية في نفسية الجزائريين و حالتهم الصحية قبل الاجتماعية فتحول معظمهم إلى أجراء وخماسين في أملاكهم الأصلية التي بيعت إلى غرباء مستوطنين في المزاد العلني طبقا لقانون 1887 المتمم لمرسوم 1873 خاصة في مادته الثانية[4] التي تسمح باكتساب نفس حقوق المواطن الفرنسي الحقيقي تحت إطار التجنيس الفردي naturalisation individuelle، وهي عملية ظاهرها تشجيع الاستيطان والتجنيس و باطنها تهجير و تفقير الجزائريين و قهرهم اجتماعيا.

كانت انعكاسات هذه السياسة وخيمة على الجانب الاجتماعي و الصحي بمختلف أشكاله، باعتبار أنها خلقت العجزة و المصابين بالأمراض المستعصية و النفسية و المشردين و هذا ما أدى لأول مرة إلى ظهور الملاجئ و مراكز رعاية الطفولة و المسعفين و العاجزين و الأيتام بحيث جاء في نشريه الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر الصادرة عن المجلس العام لمنطقة وهران[5] عام 1930 أنه ابتداء من 1921 ظهر بمنطقة وهران مستوصف عمومي مختص في علاج مرضى السل.

وفي عام 1929 تقرر توزيع مساعدات لعائلات الأنديجان (الأهالي) تقدر قيمتها بـ 80 فرنكا و أصبح ممكنا رعاية المسنين و المصابين و العاجزين و الذين يعانون الأمراض المزمنة و لما كان عددهم كبيرا، أنشئ أربعة ملاجئ إلى جانب واحد مخصص للأوربيين في حي (قمبيطا) المعروف بملجأ الأخوات و آخر بالقرب من المستشفى المدني و هو ما يعرف حاليا (بدار المساكين) يتسع لـ 100 نزيل.

يتضح من خلال الأرشيف الفرنسي لهذه الفترة أن المرضى المدنيين من الأوربيين كانت لهم الأولوية للعلاج في المستشفيات العسكرية التي كان عددها (10) عشرة و بها ملحقات تمريض في كل من (وهران، سيدي بلعباس، تلمسان، مستغانم، معسكر، تيارت، سعيدة، عين تموشنت، سبدو، الغزوات) و قد كان بها أجنحة متخصصة في الأمراض العقلية و طب الجراحة و الأمراض المعدية[6].

كما تناولت تقارير أخرى إنشاء وباء الكوليرا الذي عرفته منطقة وهران و الذي أودى بحياة 200 أوربيا من بين 800 الذين كانوا يعيشون بمعسكر و تلمسان و الذي ظهر منذ شهر أكتوبر 1849 دون تحديد العدد الحقيقي للأهالي (الجزائريين) حيث أشير إليه بعبارة "الكثير".

تتكرر الملفات التي تحتوي على بناء الملاجئ و دور الأطفال وسط الجزائريين تحت تسمية العرب (les Arabes) أو (الأنديجان) ما بين 1893 و 1929 مما يفسر

حالة البؤس و الفقر و التسول وسط الجزائريين من جراء سياسة الاستيطان مما دفع الإدارة الاستعمارية إلى السماح بظهور مكاتب فعل الخير و تشجيع الصدقات الإسلامية مثلا (ملجأ سيدي الحسن)[7].

نشير في هذه النقطة أن أملاك الحبوس كانت تساهم في تقديم المساعدات للفقراء و المرضى و الأطفال الأيتام الذي كان عددهم بهذه المناطق حوالي 6395 طفلا بين عامي 1919 و 1928، تحت غطاء الأطفال التابعين للرعاية و المساعدة، و وفق تقرير مكتب الأعمال الخيرية الإسلامي الذي أنشئ بموجب قرار حكومي صادر بتاريخ 26 فبراير1903[8]. (أنظر الملحق رقم 01 و 02)

ب- الأهداف المعلنة و الخفية للمشاريع الاستعمارية و تأثيراتها على الفرد و المجتمع اجتماعيا و صحيا:

تضمن برنامج الرعاية و المساعدة الاجتماعية الذي تم التوقيع عليه بتاريخ 23جوان1903 بين الجنرال (كوزان دومونتوبون) و جمعية التثليث الدينية التابعة لفالونس Valence[9] تكليف هذه الجمعية بتسيير شؤون ملجأ الأيتام و استقبالهم، و في 20جويلية 1914 تم تعديل هذا الاتفاق ليضاف إليه رعاية البنات دون الأربع سنوات إلى 13 سنة.

إن هذه السياسة التي ظاهرها إنساني كانت تحمل أهدافا خفية في باطنها، تتمثل في إعداد جيل من المتنصرين و المتغربين لتسهيل عملية إدماجهم في الأوساط الأهلية العربية تطبيقا لسياسة التبشير الديني و نشر المسيحية و استغلالا للوضع الاجتماعي لسكان المنطقة.

و في نفس السياق تؤكد التقارير أن الاهتمام بالملاجئ كان بهدف إلى تسهيل عمل المبشرين مثلما كان عليه الحال مثلا في وهران، أين خصص جناحا كاملا بالمستشفى المدني (سيدي الهواري حاليا) كدور لحضانة الأطفال الرضع بين 1925 و 1929 و الذين يتراوح سنهم دون الأربع سنوات.

تضمن البرنامج المسطر لهذه المنشأة حسب نفس الوثائق الأرشيفية تكوين مهني داخل الملاجئ شمل حوالي 465 طفلا عام 1929.

لقد شمل مخطط استغلال الحالة المتردية للمجتمع الجزائري بعد حوالي 80 سنة من الاحتلال الدخول في الاستثمار الاستعماري حتى في الوضع الصحي المتردي للجزائريين تحت تسميات مختلفة كانت أبرزها إخضاع الرضع إلى أمهات مرضعات من عائلات الأهالي تحت وصاية القاضي الذي يسجل ذلك في خانة الأعمال الخيرية الإسلامية[10].

إن عملية الاستيطان التي كان تبنى عليها السياسة الاستعمارية الفرنسية منذ 1848 لم تؤثر على الجزائريين بالتجهيل و التفقير و القمع و القتل و التهجير بل كانت تؤثر عليهم حتى في الجانب الصحي باعتبار أن منذ 1886 بدأت تظهر في الغرب الجزائري أعراض أمراض عرفها حسب الأرشيف سكان سان بيترسبورغ و اليونان

و تركيـــا
و يتعلق الأمر بما حملته البرقيات "الحمى المجنونة"[11].

تناولت العديد من الكتابات الغربية و خاصة في السنوات الأولى من الاستيطان (1832-1882) الكثير من الأمراض المعدية و التي لم تكن معروفة لدى الجزائريين طيلة فترة العثمانيين و أبرز شهادة في هذا المجال ما جاء في تقرير الكاتبة الصحفية "إيزابيل أبرهارت" ما بين (1877-1904)[12]: "أن الوضع الذي وجدته لما انتقلت إلى الجزائر قد أدهشها حيث سجلت كيف كانت تصادر أراضي الفلاحين و تسلم للمعمرين بأبخس الأثمان، تاركين السكان دون رعاية صحية و عرضة للأوبئة و الأمراض فأصبح الأهالي يمارسون التسول و اللجوء إلى المهن الحقيرة لسد رمق عائلاتهم". لقد نشرت هذا الأمر بجريدة "الأخبار" لصاحبها "فيكتور باريكون" كمراسلة صحفية مما عرضها للمضايقة و المتابعة.

كما تناول البعض من المؤرخين الكثير من هذه الحقائق في عدة كتابات و لعل أبرزها التقارير التي نشرها المؤرخ الفرنسي (أوليفي لوكورغرانميزون) Olivier le cour grandmaison في كتابه الاستعمار إبادة Coloniser exterminer بحيث تكمن أهمية ما أورده هذا المؤرخ هو تحرره من الذهنية الكولونيالية لأن الوثائق سواء كانت مراسلات أو نصوص أو كتابات أخرى قد جرمت سياسة العنصرية بموجب قانون الأهالي الصادر سنة 1881 في ظل حكم الجمهورية الثالثة، فأثار الكتاب قلقا في أوساط الطبقة السياسية الفرنسية لأنه كشف عن وضع صحي و اجتماعي لا يقل عـــــــــــن جـــــــــــــرائم القتـــــــــــــــل
و التعذيب و الحرق و بالتالي فهو دليل علمي يثبت أن الاستعمار هو تدمير منهجي لكل مُزارع و تجويع للقبائل لإجبارها على النزوح و الاستسلام و انتهاك المقابر و دور العبادات و التسبب في المجاعات القاتلة و تفشي الأمراض مدى عشرات السنين فتناقص عدد السكان بشكل مروع[13]. (أنظر الملحق رقم 03)

جـ- مسألة الوضع الاجتماعي و الصحي في الخطاب السياسي و نشاط الحركة الوطنية بالجهة الغربية للوطن:

بقدر ما كان للصحافة دورا كبيرا في تكريس الوعي السياسي من خلال كشف الممارسات اللاإنسانية[14] للإدارة الاستعمارية، كان لها دورا آخرا في إظهار الوضع الاجتماعي الحقيقي للشعب الجزائري و فضحها أمام الرأي العام و من بين العناوين التي كانت رائدة في هذه القضية، نذكر جريدة الأخبار باللغة الفرنسية التي صدرت عام 1839 بالجزائر العاصمة و المبشر في عام1848 ، و باللغة العربية كانت صحيفة المنتخب منذ سنة 1882 بقسنطينة و حتى جريدة نجم الشرق باللغة العربية و الفرنسية سنة 1882.[15]

أما ما يمكن الإشارة إليه هو جريدة النصيح بالعامية[16] التي ظهرت منذ سنة 1899 و المغرب سنة 1900 و هذا ما يدفعنا إلى القول أن هذه القضية لا بد من

تسليط الضوء عليها انطلاقا من الأرشيف لأنها لازالت ميدانا خصبا يحمل الكثير من الحقـــــــائق و التي تحتاج إلى الدراسة و البحث الأكاديمي العالي.

فـإلى جانـب الكتابـات و الصـحف و النشـر، تأسسـت التنظيمـات و الأحـزاب التـي تناولـت فـي العديـد مـن برامجهـا الوضـع الإنسـاني الـذي كـان يميـز الإنسـان الجزائـري مقارنـة بالأوربي و خصوصـا فـي الجانـب الصـحي، فقـد ظهـر ذلـك فـي بـرامج الحـزب الإصلاحي للأمير خالـد عـام 1919 الـذي كـان ذو توجـه دينـي و وطنـي و الـذي كـان يحمل شعار الحزب الوطني الإسلامي الاشتراكي. [17]

ثم نجم شمال إفريقيا سنة 1926 الذي ركز على مبدأ العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين باعتبار أنه تأسس من طرف العمال المهاجرين الجزائريين و كانت أفكاره و مطالبه مؤثرة، فتشكلت وفقه ثلاثة اتحادات في كل من قسنطينة و الجزائر و وهران تحت غطاء فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين عام 1927. [18] ترفع مطالب اجتماعية و تقدم تقارير دقيقة.

و فـي نفس الاتجـاه حملـت جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائـريين منـذ 1931 هـذا التوجه لكن بخطاب إصلاحي و ديني و كان من أهدافها، محاربة الآفات الاجتماعية و الخرافات و البدع و القيام بعدة نشاطات اجتماعية و تعليمية رغم مضايقات الإدارة الفرنسية، بينمـا الحـزب الشـيوعي الجزائـري سـنة 1935 الـذي كـان امتـداد للحـزب الشـيوعي الفرنسـي تنـاول فـي نشـاطه السياسـي الكثيـر مـن القضـايا التـي كـان يعانيهـا المواطنـون رغـم أنـه كـان علـى صـلة بـالإدارة الاستعمارية إلا أنـه حمـل فـي برامجـه مطالـــــــب اجتماعيـــــــة و عماليـة و حقـائق عـن الأوضـاع الصـحية للعمـال الجزائـريين انطلاقـا مـن البـرامج الاستعمارية المسطرة في الجزائر حسب جريدة L'echo d'oran في فبراير 1906 التي تناولت مقالا حول الأيتام و الطفولة المسعفة في منطقة وهران، كما تناولت قرار المجلس العام للمنطقة في اجتماعاته بتأسيس ملجأ للأيتام و تعليم الأطفال البؤساء و التكفل بالأطفال الذين فقدوا أبائهم و أمهاتهم بعد تقرير لجنة شكلها المجلس و يقودها "كوتيريـــــــــة" و هو أحد نواب البرلمان بباريس و كان على إثرها نقل للمسنين الذين كانوا بملجأ مسرغين إلى ملجأ آخر بجوار المستشفى المدني للعلاج و الرعاية.

لقد جاء في هذا المقال الكثير من الحالات المرضية و الصحية التي لم تستثن لا الصغار و لا الكبار، و بأنهم جزء من السياسة الاستعمارية عبر الجزائر كاملة من جراء سياسة استيطانية و وفق برنامج سطر منذ 1890 يقوم على تأسيس 31 مركزا استيطانيا بالغرب الجزائري، بعد مصادرة الأراضي من أهلها دفعهم إلى الجبال و المناطق القاحلة مما أثر على نفسيتهم و أصيبوا بمختلف أنواع الأمراض التي سبق و أن أشرنا إليها في بداية هذا المقال.

لا يمكننا استثناء بعض الكوارث التي عرفتها منطقة الغرب الجزائري مع نهاية القرن 19 و التي أصبحت حديث تداولته الطبقة السياسية الفرنسية و هي غزو الجراد للمنطقة بحيث نتج عنه تجنيد كل السكان بعد أن استهدف مزروعاتهم و مواردهم الطبيعية و حول الوضع إلى كارثة طبيعية انعكست إلى حالتهم الصحية في كل من غليزان و جنوب تيارت و سيدي بلعباس عام 1923.

و لا شك أن هذه الأمور تحدد بشكل كبير الصورة الحقيقية التي كان عليها الجزائريون اجتماعيا و التي نفسها انعكست على وضعهم صحيا سواء بالأمراض أو الضغط أو من جراء القمع و الاعتقال.

لقد اصطدم كل من تتبع هذه الحقائق بالواقع الجزائري الذي وجدوه مغايرا لما كان يطرح في الكتابات الرسمية أو التصريحات الموالية للسياسة الاستعمارية، بل أن البعض ربط تحالف المد الشيوعي الفرنسي للطبقة الكادحة في الجزائر بهذه الأوضاع و خاصة لدى العمال أين ركز الشيوعيون على العمل النضالي بواسطتهم لرفعها في برامجهم بهدف للضغط على السلطة الاستعمارية الأمر الذي جعل المعمرين يتهمون الحزب الشيوعي الجزائري و الفرنسي بنقل الإيديولوجية الشيوعية إلى الجزائر فمثلا في سيدي بلعباس[19] قام الفرع الشيوعي عام 1924 بنشاطات مكثفة مع الأهالي حول قضية التهميش و الفقر و الأمراض المزمنة و طالب في إيطار النضال النقابي بالدفاع عن حقوق العمال حيث أنهم بدعم الأهالي و تحضيرهم لمواجهة المعمرين حسب (محمد تقية في كتابه "L’Algérie en guerre" ص 41)

<u>د- انعكاسات الوضع مع بداية القرن 20 (1945-1962):</u>

إن سياسة تفكيك البنية الاجتماعية و الثقافية في الجزائر منذ القرن التاسع عشر (19) أثرت تأثيرا بالغا على الوضع العام مع بداية القرن 20، و بالتالي ظل الملف الصحي غائبا في حديث و كتابات المثقفين و السياسيين و المؤرخين الجزائريين منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

رغم أن السياسة الاستعمارية كانت تهدف إلى محو الشخصية الجزائرية اعتمادا على إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة الأصلية للجزائريين و نشر التنصير كوسيلة لمحو الدين الإسلامي و تشجيع الإدماج كهدف لإذابة فئة معينة داخل المجتمع الفرنسي و على إثر هذه السياسة بقيت فئة عريضة من الشعب الجزائري تقاوم هذه الأساليب الاستعمارية طيلة العشرات من السنين مما جعلها تنهار اجتماعيا بتدهور حالة السكان صحيا و ذهنيا و حتى نفسيا[20]، ضف إلى ذلك تجذر الجهل و الأمية بين فئات واسعة فكان اللجوء إلى البحث عن الأعشاب و التبرك بالأولياء و التقرب من حفظة القرآن الكريم للتخفيف عن آلامهم النفسية و العصبية كاعتقاد راسخ.

لقد ظهرت الكثير من الأعراض المرضية على الجزائريين مع بداية القرن 20 جسمية أو فيزيولوجية أو اضطرابات عقلية و حتى في الجانب السلوكي الداخلي و الخارجي أو ما يعرف (الاضطرابات السيكولوجية)[21] التي انتشرت بشكل كبير بين الأهالي مثل القلق و الانفعال و الخوف و الوسواس في كل الجزائر و ليس بالغرب فقط.

فأصبح المجتمع الجزائري بناء على دراسات علمية متخصصة في هذا الميدان و خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 يتميز بالكثير من الظواهر التي استرعت انتباه الباحثين في هذا المجال و الذين استنتجوا بأنها خلاصة فترة استعمارية عصيبة و طويلة، أين تأكد ظهور المصابين بالأمراض العقلية و الذين يحتاجوا إلى علاج مكثف داخل مستشفيات نفسية المعروفة بـ (les structures psychotiques).

و أظهرت الوثائق الأرشيفية مع بداية الفترة انتشار أمراض ذات أسباب وراثية و بيئية نتيجة لتفكك العائلات الجزائريين و قابليتها للكثير من الأمراض، إن هذه الحالات المرضية بدت متنوعة أغلبها ذات أسباب معروفة كالاضطرابات الداخلية المعروفة بـ (les phobies) أو الهستيرية (l'hystérie) و هي حالة عصبية يتميز صاحبها بالمبالغة عند رؤية بعض المشاهد و الانفعالات و غالبا ما أدت إلى الشلل و الارتعاشات المؤثرة في السمع و البصر و خصوصا عند الشيوخ الذين عايشوا فترة زمنية طويلة من الاستعمار.

إن هذه الحالات المرضية لازالت مستمرة الأعراض و بشكل واضح لدى الذين عايشوا مرحلة الثورة التحريرية لما عرفته من أبشع أنواع التعذيب وفق سياسة استعمارية مدروسة و معممة بنيت على أساليب عسكرية باعتراف الكثير من عساكر الاستعمار و جنرالاته[22].

هـ-الوضع الصحي هاجس قادة الثورة:

كانت الصحة محل اهتمام قيادة الثورة منذ 1955 رغم بساطة الوسائل و الأدوات المستعملة في التمريض لإسعاف المجاهدين و انقاد أرواح الأبرياء من همجية الاستعمار لما كان يستهدف بعض المناطق المتمردة حسب روايته، حينها كان لابد من مواجهة هذا الوضع باستحداث لجان صحية تعمل على تقديم المساعدة الطبية للمرضى و جرحى جيش التحرير الوطني. إلا أنه منذ إضراب الطلبة في 19 ماي 1956 و التحاقهم بصفوف الثورة بدأ الأمر يتضح جليا بتكوين النواة الأولى لتأسيس قطاع مواز للقطاعات الأخرى التي كانت تتشكل منها مؤسسات الثورة الجزائرية[23].

لقد أوكلت مهمة الصيدلة و التمريض لطلبة الطب الذين شرعوا في تشكيل خلايا من الشعب تقوم بتفقد المرضى المدنيين في القرى و المداشر و الأرياف إلى

حين أن توصلوا لإنشاء وحدات صحية تمون كامل الجزائريين بالأدوية و الحقن عبر القسمات و النواحي و تشمل كامل المناطق و الولايات.

كما عرفت الفترة الممتدة ما بين 1956 إلى 1962 تطورا كبيرا في مجال الخدمات الصحية و قطعت عملية التنشيط و التكوين في مجال التمريض أشواطا كبيرة بدل إخلاء المصاب و نقله إلى مراكز التدريب و التكوين إما على الحدود الشرقية أو الغربية.

فبالنسبة للولاية التاريخية الثانية مطلع 1958 عرفت نشاطا نوعيا بدخول أطباء و ممرضين مؤهلين إلى جيش التحرير الوطني و تمكنهم من إرساء ركائز متينة في هذا المجال و تقديم تحديات تجاوزت حتى الحالات الأكثر خطورة[24] فكان ذلك مؤشرا على استغلال جبهة التحرير الوطني لمهاراتهم و سمعتهم في إبلاغ شعوب العالم بالواقع المزري من جراء السياسة الاستعمارية و دعوتهم للوقوف على هذا الأمر في الحدود الغربية أين كان مستشفى اللاجئين الجزائريين الذي كان يعالج الإصابات البليغة و الخطيرة، حتى تأسست هيئة القطاع الصحي المتمثلة في الهلال الأحمر الجزائري[25] الذي كان دوره حمل إيديولوجية الثورة لإيصال معاناة الجزائريين إلى كل المنابر العالمية.

و في الأخير، لا يمكننا أن نختم هذه الدراسة سوى بتأكيد ما قاله الفيلسوف الفرنسي "جانسون فرانسيس" إن الاستعمار جريمة ضد الإنسانية... كون الوضع الصحي للجزائريين طيلة الحقبة الاستعمارية الفرنسية كان جريمة اقترفها الإدارة الاستعمارية في حق هذا الشعب و مازالت أعراضها إلى يومنا هذا.

فالاستعمار حتى و هو بصدد الرحيل من هذه الأرض اقترف جريمة أبشع تركت آثارا بالغة لما قامت بتجاربها النووية في منطقة رقان عام 1962 و التي تركت خطرا على الصحة العمومية من خلال الإشعاعات المضرة بالإنسان و الحيوان. (أنظر الملحق رقم: 04 و 05)

الملاحق:

1- الأرشيف الفرنسي

Direction des Archives
Fonctionnement des Services Courrier
Aix-en Provence France

تقارير حول انتشار الحمى وسط الجزائريين ما بين 1856-1857 بمقاطعة وهران
Colonisation généraliste Rapports Médicaux Dép.d'oran.

2- انتشار الحمى بسيدي بلعباس 1855-1883Arrondissement de Sidi Bel Abbés
3- إحصائيات حول عدد المرضى و الموتى بمنطقة بوتليليس و مسرغين (وهران)
4- تقرير عن الجهات الأمنية الفرنسية لطبيب تعاطف مع الثورة و التحق بها بالمغرب الأقصى (George Couielon) في 1957/12/27.

الهوامش:

1- Aix-en Provence

2- محمد الهادئ لحسن (جريدة الشروق العدد 1642 ليوم 2006/03/23) عن الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر ص 68 خديجة بقطاش.

3- وارني (Warnier): طبيب جراح ولد عام 1810، عين مديرا للشؤون المدنية في قطاع وهران عام 1848 ثم مقررا في المجلس الأعلى للإدارة في الجزائر سنة 1849 و بعد تقاعده اهتم بالكتابة حول الكولونيالية في الجزائر (الكراسات الجزائرية).

4- قانون سناتوس كونسلت S.Consult: 14جويلية1865 حول حالة الأشخاص (المادة الثانية) التي تبرر امتلاك هذه الأراضي بعد إقامته مدة ثلاث سنوات.

5- جريدة L'echo d'oran ليوم 14أفريل1930 عدد يتعلق بالذكرى المئوية لاحتلال فرنسا للجزائر 1830-1930 الصادرة عن المجلس العام لمنطقة وهران.

6- تقرير من الأرشيف الفرنسي عام 1928.

7- ملجأ سيدي الحسن في (قمبيطا) الخاص بالمسنين من الأهالي و بتمويل من العرب و الزوايا و المسلمين تحت إطار (الصدقات الإسلامية).

8- نقرأ في هذا التقرير خبر صادر بتاريخ 30ماي1885 عن وصية للأديب فيكتور هوجو كتبها يوم 2ماي1883 و جاء فيها بأنه يرغب بعد مماته أن يمنح و يوزع على الفقراء مبلغ 50 ألف فرنك و أن يحمل جثمانه الفقراء.

9- استنادا إلى نشرية عام 1904 الصادرة عن المجلس العام لمنطقة وهران في 1930 بأنه قبل هذه الاحتلال لم تكن الجزائر مؤسسات تعني بالأشخاص الفقراء و المعوزين الذين لا أهل لهم باستثناء البر و الإحسان التي يقوم بها المسلمون في المنطقة.

10- ورد في L'echo d'oran ليوم 26فبراير 1903 القرار الحكومي المتعلقة بهذه الأعمال.

11- و هي أنفلونزا أعلن عنها الأطباء منذ 4 ديسمبر1889 و هي حمى يحتضن فيها المريض فيروسا يدوم أربعة أيام و في كثير من الأحيان تكون قاتلة.

12- كاتبة و صحفية روسية زارت الجزائر خلال الفترة المذكورة و كانت تنتمي إلى عائلة أرسقراطية عاشت في سويسرا.

13- Olivier le cour grand maison: الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية، دار الرائد للكتاب 2007، ص 219.

14- زهير احدادن: بيبليوغرافيا الصحافة الجزائرية، ج1، الصحافة الإسلامية من بدايتها إلى 1930، م.و.ك ص26.

15- Kamel bougeussa : Aux source du nationalisme , Alger, Casbah 2000, p268.

16- زهير احدادن: نفس المرجع، ص41.

17- أحمد حمدي: جذور الخطاب الإيديولوجي الجزائري، الجزائر دار القصبة 1999، ص103.

18- نفس المرجع، ص111.

19- عند زيارة الرئيس الفرنسي لسيدي بلعباس في 1928/04/16 أثار المعمرون قلقهم في انتشار الشيوعية في المدينة بين أوساط العمال.

20- Rey-goldzeiguer (A) : Chronique d'un massacre (1940-1945), ed Casbah, Alger, 2002,P57.

21- الخبر جريدة جزائرية 2006/10/01، العدد 4519.
22- فرانز فانون، معذبو الأرض les Damnés de la terre ، ترجمة: د/ سامي الدروبي، د/ جمال الأناسي، منشورات ANEP، 2004، ص314.
23- الجيش: مجلة شهرية عن منشورات المؤسسة العسكرية العدد 592 نوفمبر2012.
24- محمد تومي: طبيب في معاقل الثورة، سلسلة المترجمات الجزائر طبعة خاصة وزارة المجاهدين.
25- أول مقر له كان في مدينة طنجة المغربية سنة 1956 ثم تحول إلى تونس سنة 1957.